



مركز دراسات الشَّهيد الخاوي

العراق في مراكز الدراسات الإقليمية والدولية

العدد 106



العنوان

٣	الملخص التنفيذي
٤	١. يبدأ مسار نزع السلاح في العراق بإصلاح الحشد الشعبي / CARNEGIEENDOWMENT
٥	٢. تزداد صعوبة موازنة العراق في التعامل مع الجماعات المسلحة في ظل المهل الزمنية ... / WASHINGTONINSTITUTE
٦	٣. نزع سلاح جماعة وحدات مقاومة سنجار الإيزيدية ودمجها في قوات الأمن العراقية / FDD
٧	٤. من داخل تقدم الحوثيين: كيف يساعد حلفاء إيران في ترسيخ نفوذ طهران على البحر الأحمر / JPOST
٨	٥. في خضم توترات الحرب مع إيران، قدرة سوق الطاقة على الصمود تتأكل / CSIS
٩	٦. ما الدول الأكثر عرضة لمخاطر الوقود في الشرق الأوسط؟ / MEFORUM
١٠	٧. كيف يغير أول بنك رقمي في العراق اقتصاد البلاد المعتمد على النقد؟ / THE NATIONAL
١١	٨. رئيس العراق ورئيس وزرائه الجديدان: ما التحديات التي تواجه البلاد في عام ٢٠٢٦؟ / COMMONSLIBRARY
١٢	٩. جهاديون فرنسيون محتجزون في العراق سيمثلون أمام المحاكمة ابتداءً من الأحد / LEMONDE
١٣	١٠. الأكراد وكردستان: بين التراجع والفرصة / DAYAN
١٤	١١. تداعيات انتهاء عملية «العزم الصلب» على العراق وسوريا / WARONTEROCKS
١٥	١٢. لماذا تتخذ الجماعات المسلحة العراقية المدعومة من إيران موقفاً مزدوجاً إزاء نزع السلاح؟ / STIMSON
١٧	١٣. التقرير الخاص بالحرب في ٢١ سبتمبر / ISW
١٩	١٤. اجتماع ترامب مع مجلس التعاون الخليجي: طريق للخروج من الصراع / WASHINGTONINSTITUTE
٢٠	ملخص وتحليل الخبر

المخلص التنفيذي

يبدو ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، للوهلة الأولى، موعدًا آمنًا. ففي هذا التاريخ تنتهي مهمة التحالف، وتغادر القوات الأمريكية المتبقية شمال العراق. غير أن النظر إلى التطورات العراقية من زاوية انسحاب القوات الأجنبية وحدها يُغفل جانبًا أهم من التحولات الجارية في البلاد. فما يشهده العراق اليوم هو، في الواقع، اختبار لطبيعة الدولة وقدراتها في شرق أوسط شهد خلال العقدين الماضيين حروبًا وتدخلات خارجية، وظهور داعش، واتساع حضور الفاعلين المسلحين من غير الدول، وتصاعد التنافس الإيراني الأمريكي. ومن هذا المنظور، لا يقتصر التقرير على الانسحاب الأمريكي، بل يتناول المرحلة التالية له. فالسؤال الرئيسي ليس متى يغادر آخر جنود التحالف الأراضي العراقية، وإنما كيف ستتوزع السلطة بعد رحيلهم. هل تستطيع الحكومة المركزية حصر صلاحية اتخاذ قرارات الحرب والسلام في مركز محدد؟ وهل يستطيع الحشد الشعبي التحول من تشكيل ذي ارتباطات سياسية وعسكرية واقتصادية معقدة إلى مؤسسة تتمتع بهيكل قيادة أوضح وآليات مسائلة أكثر فاعلية؟ والأهم، هل سيؤدي احتكار السلاح عمليًا إلى احتكار القرار العسكري، أم سيُضفي فحسب صيغة قانونية وتنظيمية جديدة على العلاقات القائمة؟ وتزداد أهمية هذه الأسئلة عند النظر إلى التطورات العراقية خارج حدود البلاد. فقد أظهرت أحداث الأسابيع الأخيرة أن أمن العراق لم يعد شأنًا داخليًا فحسب. فهرمز والبصرة وبغداد وشمال العراق وخط أنابيب الشرق والغرب السعودي وباب المندب باتت أكثر ترابطًا، وتشكل جزءًا من بيئة أمنية مشتركة. وفي هذه الظروف، قد يؤثر قرار عسكري يُتخذ خارج الهيكل الرسمي للدولة العراقية في علاقات بغداد والرياض. وقد يفرض اضطراب الملاحة في مضيق هرمز ضغوطًا على الموازنة العراقية، وتُغيّر تطورات اليمن أمن المسارات البديلة لصادرات الطاقة، ويُبدّل تصاعد التنافس الإيراني الأمريكي مباشرة حسابات الجماعات المسلحة داخل العراق. وقد تناولت تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وكارنيغي، وستيمسون، ومعهد واشنطن، ومعهد دراسة الحرب، جوانب من هذه الروابط الأمنية والجيوسياسية، كلٌّ من زاوية مختلفة. ومع ذلك، لا تقتصر التطورات العراقية على القضايا الأمنية. فبالترزامن مع الجدل بشأن الحشد والسلاح، تواجه البنية الاقتصادية ضغوطًا جديدة، من بينها اعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية، وتأثر الصادرات بأي اضطراب في مضيق هرمز، ومشكلات الكهرباء والغاز، والضغط على الإنفاق العام. وفي المقابل، يشير توسع الخدمات المصرفية الرقمية، وانضمام أكثر من مليون مواطن إلى مصرف رقمي، وتزايد استخدام الشباب للمدفوعات غير النقدية، إلى تبلور صورة مختلفة للعراق تحظى باهتمام أقل في كثير من التحليلات الجيوسياسية. واليوم، يتشكل مستقبل البلاد بفعل مسارين متزامنين، يستند أحدهما إلى شبكات السلطة وآلياتها التقليدية، فيما يدفع الآخر العراق نحو مؤسسات وأنماط مالية واقتصادية جديدة. وتُظهر ملفات كردستان وسنجان ومحاكمة الأجانب المتهمين بالانتماء إلى داعش أن اختبار السيادة في العراق أوسع بكثير من مسألة نزع سلاح الجماعات الشيعية. فعلى بغداد أن تحسم، بالتزامن، حدود سلطة الحكومة الاتحادية إزاء أربيل، ووضع القوات المحلية، وعودة النازحين، والعلاقة مع تركيا، ومستقبل التعاون مع الدول الغربية في مكافحة الإرهاب، وكيفية ممارسة الاختصاص القضائي بحق مواطني الدول الأوروبية. وبالتالي، فإن قدرة الدولة العراقية على تحويل السيادة الرسمية إلى حوكمة فعالة ستكون موضع الاختبار الأبرز خلال الأشهر المقبلة. ومن هنا تنبع قيمة هذه المجموعة، إذ يكشف جمع السرديات وتحليلات مراكز الفكر عن تغير نظرة النخب ومراكز التحليل الأجنبية إلى العراق. فلم يعد يُنظر إليه بوصفه ساحة للتنافس الإيراني الأمريكي فحسب، بل بات يتحول تدريجيًا إلى إحدى النقاط المهمة في إعادة تشكيل النظام الأمني ومشهد الطاقة والخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط. وتختلف هذه المصادر بشأن مستوى الضغط على الجماعات المسلحة، ودور إيران، وطريقة تعامل الولايات المتحدة مع العراق، ومستقبل الحشد الشعبي، لكنها تتفق على أن قدرة الدولة العراقية على إدارة مرحلة ما بعد التحالف ستكون أحد العوامل الحاسمة في مستقبل البلاد. ولهذا، ستكون الأشهر التالية لـ٣٠ سبتمبر أهم من التاريخ نفسه. فانسحاب القوات الأجنبية حدث واضح وملحوس، أما إعادة بناء سلطة الدولة فستكون عملية تدريجية ومعقدة وأقل صخبًا. ويسعى التقرير إلى إضاءة هذا الجانب من التطورات، وإظهار أن قضية السلاح، وإصلاح بنية الحشد، وأمن الطاقة، وموقع الأكراد، والعلاقات الإيرانية الأمريكية، والاقتصاد الرقمي، والملفات القضائية المرتبطة بداعش، تفضي جميعها إلى سؤال أساسي. إلى أي مدى يستطيع عراق ما بعد التحالف تحديد قواعد اللعبة داخل حدوده، من خلال مؤسساته واستنادًا إلى قراره الوطني؟

يبدأ مسار نزع السلاح في العراق بإصلاح الحشد الشعبي



أدخلت مهلة ٣٠ سبتمبر لانسحاب قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة من العراق مسألة نزع سلاح الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة مرحلة حساسة. وكانت حكومة علي الزيدي قد أعلنت في البداية أن على جميع الجماعات المسلحة تسليم أسلحتها والاندماج في الهياكل الرسمية بحلول هذا التاريخ، لكنها عدّلت موقفها لاحقاً، واعتبرت ٣٠ سبتمبر بداية عملية منسقة لاستكمال نزع السلاح والاندماج. ويتمثل الهدف الأساسي في حصر قرار الحرب والسلم بيد الدولة، وإخضاع جميع



الفاعلين المسلحين لسلسلة القيادة العسكرية في بغداد. وتنص خطة الحكومة على نقل الترسانات المستقلة للجماعات إلى الحشد الشعبي، وإعادة توزيع عناصرها على وحدات مختلفة، بحيث لا تعود ألوية بعينها أذرعاً عسكرية فعلية لجماعات محددة. وبعد أسبوعين من تولي الحكومة مهامها، أعلنت «سرايا السلام» التابعة لمقتدى الصدر حل نفسها والاندماج الكامل في الحشد الشعبي. ثم أعلنت عصاب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي وكتائب الإمام علي بقيادة شبل الزيدي استعدادهما أيضاً، فيما أرجأت كتائب

حزب الله وحركة حزب الله النجباء وكتائب سيد الشهداء قرارها النهائي. وتشكل التطورات الإقليمية العائق الرئيسي أمام تنفيذ هذه السياسة. فقد حددت بغداد المهلة حين كان الاتفاق الأمريكي الإيراني يعزز آفاق التهدئة، لكن استئناف المواجهات في مطلع يوليو أضعف دوافع جماعات المقاومة الرئيسية لنزع سلاحها. وهذه الجماعات ليست مجرد قوات مرتبطة بإيران، بل هي أيضاً أطراف سياسية عراقية لها مصالح اقتصادية وأيديولوجية وتصور خاص لهوية الدولة العراقية، وتشكل في الوقت نفسه جزءاً من منظومة الردع و«الدفاع المتقدم» الإيرانية. كذلك، لا تؤثر الحوافز السياسية في جميع الجماعات بالقدر نفسه. فقد انضم شبل الزيدي إلى الإطار التنسيقي بقبوله الاندماج، وحصل ائتلافه السياسي، الذي تشكل في الانتخابات الماضية، على ٩ مقاعد برلمانية. في المقابل، ترى كتائب حزب الله والنجباء أن موقعهما يتجاوز التنافس الحزبي. وكانت التجربة السياسية لكتائب حزب الله عبر حركة حقوق محدودة أيضاً، إذ سجلت الحركة أداءً ضعيفاً في انتخابي ٢٠٢١ و٢٠٢٥، ولم تحصل في انتخابات نوفمبر الماضي سوى على ٦ مقاعد. وقد رفضت جماعات المقاومة الرئيسية مهلة ٣٠ سبتمبر، وبرت احتفاظها بالسلاح بالدفاع عن سيادة العراق. واشترطت كتائب سيد الشهداء، في ٢٩ أغسطس، لنزع سلاحها، ليس الانسحاب الأمريكي الكامل فحسب، بل أيضاً بسط الحكومة الاتحادية سيطرتها الكاملة على جميع الأراضي والأجواء العراقية، وهي شروط تتيح عملياً الاحتفاظ بالسلاح على المدى الطويل. وبذلك، يرتبط مدى نفوذ بغداد على هذه الجماعات بمسار المواجهة الإيرانية الأمريكية أكثر من ارتباطه بالتنازلات الداخلية. في هذه الظروف، يتمثل الخيار الأكثر واقعية للعراق في إعطاء الأولوية للإصلاح الهيكلي للحشد الشعبي. وتكمن المسألة الأساسية في منع الجماعات المستقلة من الاستفادة من الرواتب الحكومية والتسليح والغطاء المؤسسي للحشد، مع استمرار نشاطها خارج سلسلة قيادة الدولة. وقد ظهرت تداعيات هذا الغموض المؤسسي في يوليو، حين أسفرت ضربات أمريكية سعودية مشتركة على مواقع للأسلحة والإسناد اللوجستي مرتبطة بقواعد الحشد في العراق عن مقتل ٢٠ شخصاً على الأقل وإصابة ٣٢ آخرين. كما فُرضت عقوبات أمريكية على شركة «المهندس» الحكومية التابعة للحشد، بسبب صلات مزعومة بكتائب حزب الله وفيلق القدس. وبالتالي، فإن التشابك بين جماعات المقاومة ومؤسسة الحشد الرسمية قد يعرض مؤسسات الدولة العراقية مباشرة للهجمات أو العقوبات. وقد أيد الإطار التنسيقي، في مطلع سبتمبر، تعديل قانون الحشد الشعبي الصادر عام ٢٠١٦. وتضمنت المسودة السابقة توضيح هيكل القيادة، واستحداث مناصب قيادية عليا، وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية والعملياتية، ومنح رئيس الوزراء صلاحية التعيين المباشر لخمسة نواب لرئيس الأركان، وتعزيز التعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية، وإلزام الحشد بالخضوع لتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي. ويمكن لهذه الإصلاحات أن تقلص نفوذ الفصائل المسلحة، وتحّد من الفساد، وتوضح الحدود الفاصلة بين الحشد بوصفه مؤسسة أمنية حكومية وجماعات المقاومة. وفي المحصلة، لا تملك الحكومة العراقية القدرة على تحديد مسار النزاع الإقليمي، لكنها تستطيع الحدّ من نفوذ الجماعات المسلحة داخل البنية الرسمية للدولة. ولذلك، فإن الأولوية الاستراتيجية لبغداد في الظروف الراهنة لا تتمثل فحسب في «إخضاع السلاح لسيطرة الدولة»، بل تسبق ذلك ضرورة «إخضاع الحشد الشعبي نفسه لسيطرة الدولة بصورة أكثر فاعلية».

تزداد صعوبة موازنة العراق في التعامل مع الجماعات المسلحة في ظل المهل الزمنية والهجمات على السعودية



أدى هجوم بالطائرات المسيّرة شنته جماعات مدعومة من إيران ضمن الحشد الشعبي، في ١٠ سبتمبر، على خط أنابيب النفط في ينبع السعودية، إلى وقف صادرات محتملة تتراوح بين ٤ و٥ ملايين برميل يوميًا عبر البحر الأحمر، وأبرز مجددًا الترابط بين أنشطة الجماعات المسلحة العراقية والأمن الداخلي للعراق والتنافس الإقليمي. وجاء هذا التطور قبيل ٣٠ سبتمبر، الموعد الذي حددته حكومة علي الزبيدي لنزع سلاح الجماعات المسلحة، والذي يتعين فيه أيضًا، بموجب اتفاق يونيو ٢٠٢٤، مغادرة ما تبقى من القوات الأمريكية المشاركة في التحالف ضد داعش الأراضي العراقية. وعلى الرغم من تقدم الانسحاب الأمريكي، لا تزال آفاق نزع سلاح الجماعات بالكامل غامضة. وكان الزبيدي، الذي تولّى رئاسة الوزراء في ١٤ مايو ٢٠٢٦، قد وضع «حصر السلاح بيد

الدولة وتطبيق سيادة القانون» في مقدمة أولويات برنامجه الحكومي المؤرخ في ١٧ مايو، وأكد خلال لقائه الرئيس الأمريكي في ١٤ يوليو أنه لن يُقبل بوجود أي قوة مسلحة خارج سيطرة الدولة بعد ٣٠ سبتمبر. وقد أسفرت المفاوضات الأولية عن نتائج محدودة، إذ وافقت عصائب أهل الحق على تسليم سلاحها، وهو تنازل مهم بالنظر إلى امتلاك كتلة صادقون التابعة لقيس الخزعلي ٢٨ مقعدًا برلمانيًا. ووافقت كتائب الإمام علي أيضًا، فيما وافق مقتدى الصدر على دمج سرايا السلام في الهيكل العسكري العراقي. في



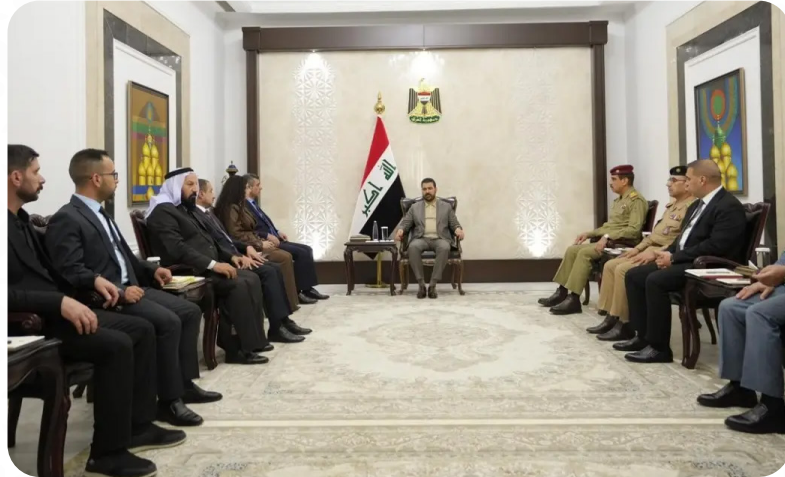
المقابل، أحرزت المفاوضات مع كتائب حزب الله وحركة حزب الله النجباء وكتائب سيد الشهداء تقدمًا محدودًا. وتزامنت زيارة إسماعيل قآني إلى بغداد مع تأكيد هذه الجماعات رفضها نزع السلاح. واعتقلت الحكومة عددًا من عناصر الجماعات الثلاث، لكن سرعان ما أفرج عنهم بعد نقلهم إلى مديرية الأمن المركزي للحشد. ومنذ عام ٢٠٢٠، اشتربت الجماعات المسلحة انسحاب القوات الأمريكية لنزع سلاحها، لكنها طرحت في أغسطس ٢٠٢٦ شروطًا إضافية شملت انسحاب القوات التركية، وإنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية، وضمان حقوق الحشد وامتيازاته قانونيًا، وإنهاء النفوذ المالي الأمريكي، وحلّ قوات البيشمركة. ويتعارض الشرط الأخير مع البنية الدستورية للعراق. كما رفضت بغداد مقترح «تعليق» النشاط العسكري لمدة عامين مع إبقاء الأسلحة في مخازن الجماعات نفسها، وطُرح أيضًا خيار نقل جزء من الأسلحة الثقيلة إلى إيران. وقد بررت الجماعات هذه الشروط بمفهوم «سيادة العراق» وضرورة حماية أراضيها وأجوائها، وطالبت بتعزيز منظومات الدفاع الجوي لدى بغداد. وفي الوقت نفسه، فرضت الحرب الإقليمية وإغلاق مضيق هرمز ضغوطًا شديدة على الاقتصاد العراقي المعتمد على صادرات الطاقة. وأعلنت بغداد حالة «أزمة»، وتواجه صعوبات في تأمين فاتورة الرواتب الضخمة للقطاع العام، بينما يُخصص نحو ٣/٦ مليارات دولار سنويًا للحشد الشعبي بمجموع تشكيلاته. وقد تولّد هذه الضغوط الاقتصادية حافزًا محدودًا للتفاوض، لكن الحوافز المالية وحدها لا تُعدّ كافية لقطع صلات الجماعات الرئيسية بإيران، خصوصًا في ظل ادعاءات بأن إيران زوّدت هذه الجماعات بصواريخ ومسيّرات متطورة على ثلاث دفعات خلال الحرب الأخيرة. وفيما يتعلق بالسياسة الأمريكية، طُرح الإبقاء على ضغوط محددة الأهداف بدلاً من العقوبات الشاملة التي قد تزيد إضعاف الاقتصاد العراقي. وتشمل المقترحات التعاون مع السعودية ضد قادة الجماعات المسؤولة عن الهجمات، والنظر في فرض عقوبات فردية على هادي العامري ونوري المالكي، اللذين يمتلكان معًا ٤٧ مقعدًا برلمانيًا، وتعزيز جهاز مكافحة الإرهاب العراقي وتنقية صفوفه، وتزويد السعودية بمعلومات استخباراتية عن الخلايا التي تهاجمها، واستهداف قنوات التمويل المباشر للجماعات الخاضعة للعقوبات. ومع وجود نحو ٢٣٨ ألف شخص على قوائم رواتب الحشد، عُدّ حلّ هذه المؤسسة بالكامل خيارًا غير عملي. كذلك، اكتسب استمرار دعم القوات الكردية أهمية مع سحب منظومات باتريوت من أربيل، بعدما أُطلق أكثر من ٨٠٠ صاروخ وطائرة مسيّرة على المناطق الكردية خلال الحرب، خصوصًا أن انتهاء مذكرة التفاهم بين وزارة الدفاع الأمريكية وقوات البيشمركة في ٣٠ سبتمبر قد يعرّض مساعدات سنوية بقيمة ٦١ مليون دولار للتوقف.

FDD

نزع سلاح جماعة وحدات مقاومة سنجار الإيزيدية ودمجها في قوات الأمن العراقية



النسائية التابعة لها، ويُستوعب المستوفون للشروط في الهياكل الأمنية العراقية وفق الآليات القانونية. وتكتسب هذه العملية أهمية مضاعفة من منظور السيادة العراقية، إذ تواجه بغداد، بالتزامن مع ملف وحدات مقاومة سنجار، مسألة نزع سلاح جماعات مسلحة أخرى أو تنظيم أوضاعها، بما فيها بعض الجماعات المنضوية في الحشد الشعبي أو المرتبطة به، وهي قضية تحتل أيضًا موقعًا مهمًا في العلاقات العراقية الأمريكية. وقد تأسست وحدات مقاومة سنجار عام ٢٠٠٧، وارتبطت بحزب العمال الكردستاني.



ونشطت في سنجار والمناطق ذات الوجود الإيزيدي، وتعاضم دورها العسكري بعد هجمات داعش عام ٢٠١٤. ففي ذلك العام، ارتكب التنظيم مجازر واسعة بحق الإيزيديين، وقتل الآلاف واختطف أعدادًا كبيرة من النساء والأطفال، وهي أحداث اعتُرف بها دوليًا بوصفها إبادة جماعية. وفي عام ٢٠١٥، تحررت سنجار من سيطرة داعش بمشاركة وحدات مقاومة سنجار وقوات البيشمركة وجماعات أخرى، لكن الحكومة المركزية العراقية بسطت سيطرتها على المنطقة عام ٢٠١٧ بعد اشتباكات مع قوات البيشمركة. وأصبح استمرار الوجود المسلح لوحدة مقاومة سنجار لاحقًا عاملاً من عوامل زعزعة الاستقرار في المنطقة. فقد اعتبرت تركيا هذه الجماعة تهديدًا أمنيًا بسبب ارتباطها بحزب العمال الكردستاني، وشنت على مدى عقد عدة ضربات جوية وهجمات بالطائرات المسيّرة على أهداف مرتبطة بها في شمال العراق. كما اشتبكت وحدات مقاومة سنجار مع الجيش العراقي عام ٢٠٢٢. وأفضى هذا الوضع إلى تشكّل شبكة متداخلة من قوات الجيش العراقي والقوات الاتحادية والحشد الشعبي والجماعات المسلحة المحلية في سنجار، أصبحت أحد أبرز العوائق أمام عودة النازحين. ومن هنا تنبع أهمية الاتفاق الجديد، إذ يمكن لنزع سلاح وحدات مقاومة سنجار ودمجها أن يسهما في تقليص تشتت البنية الأمنية العراقية، وتهيئة الظروف لإعمار سنجار وعودة آلاف النازحين الإيزيديين. وشكّلت أيضًا لجنة بإشراف رئاسة الوزراء لإعادة إعمار منطقة سنجار المتنازع عليها في محافظة نينوى وتيسير عودة النازحين. ويأتي هذا التطور ضمن سياق إقليمي كذلك، إذ ارتبطت قوات سوريا الديمقراطية ومكوّنها الرئيسي، وحدات حماية الشعب، بحزب العمال الكردستاني، شأنها شأن وحدات مقاومة سنجار، فيما بدأت في سوريا أيضًا مسارات لدمج التشكيلات المسلحة في مؤسسات الدولة. ومن جهة أخرى، قد تزيد عملية السلام الجديدة في تركيا وخطة حلّ حزب العمال الكردستاني الضغوط لإعادة تنظيم الشبكات المرتبطة به في العراق وسوريا. ومع ذلك، لا يزال تنفيذ الاتفاق غير محسوم. فقد أعلن مسؤول أمني في نينوى في ١٢ سبتمبر أن أي خطوة عملية محددة لتسليم السلاح لم تُتخذ بعد، وأن أكثر من ٤ آلاف سلاح ما زالوا موجودين في المنطقة. ولذلك، تبقى الفجوة بين الاتفاق السياسي والتنفيذ الميداني المسألة الأهم. وقد يشكل نجاح هذه العملية اختبارًا جديًا لقدرة الدولة العراقية على فرض احتكار السلاح، وإرساء الاستقرار في سنجار، والحدّ من التدخلات الخارجية، وتحويل الجماعات المحلية المسلحة إلى تشكيلات رسمية خاضعة للدولة.

من داخل تقدم الحوثيين: كيف يساعد حلفاء إيران في ترسيخ نفوذ طهران على البحر الأحمر



أدى التقدم السريع لأنصار الله في جنوب البحر الأحمر إلى تغيير ملموس في موازين القوى حول باب المندب. فقد سيطرت هذه القوات خلال الأيام الأخيرة على جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى، بعدما كانت قد سيطرت على ميناء المخا الاستراتيجي، وجزيرة بريم داخل مضيق باب المندب، وجزر زقر إلى الشمال منه. وعزز انتشار قوات أنصار الله عند أضيق جزء من الشريط الساحلي، على مسافة نحو ٢٠ كيلومترًا من السواحل الأفريقية، قدرتها على ممارسة الضغط على الملاحة بين خليج عدن

والبحر الأحمر. غير أن توجهها المعلن لا يتمثل في فرض حصار بحري عام، بل في استهداف الملاحة والمصالح السعودية تحديدًا، وهو نهج قد يقلل احتمال التدخل الأمريكي المباشر. وتزامن هذا التطور مع هجوم بالطائرات المسيّرة شنته قوات شيعية عراقية في ١٠ سبتمبر على خط أنابيب النفط السعودي شرق-غرب. ويكتسب هذا الخط أهمية



استراتيجية لنقل النفط من المناطق الشرقية للمملكة إلى البحر الأحمر وتجاوز مضيق هرمز، ومن المتوقع، وفق التقدير المطروح، أن يبقى خارج الخدمة لمدة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أسابيع بعد الهجوم. ويشير تزامن الضغط على باب المندب مع انكشاف المسار البديل للصادرات النفطية السعودية إلى تشكّل ضغط جغرافي متعدد المستويات يمتد من هرمز إلى البحر الأحمر، أصبح العراق، عبر أنشطة الجماعات المسلحة العراقية، أحد مكوناته العملية. وعلى الرغم من هذا التنسيق، لا يمكن اعتبار أنصار الله مجرد قوة تتلقى أوامرها من إيران. فالحركة جذور محلية وبنية سياسية وأجندة مستقلة، وقد تجنبت في بعض المراحل الانخراط المباشر في النزاعات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، يعتمد جانب مهم من قدراتها الصاروخية وقدراتها في مجالات الطائرات المسيّرة والاستخبارات والاتصالات على الدعم الخارجي. وتشير الوثائق المستند إليها إلى وجود خبراء إيرانيين وعراقيين ولبنانيين في اليمن، ومشاركتهم في مجالات الطائرات المسيّرة والصواريخ والاستخبارات والأمن. وفي المجالين الاستخباري والأمني، وردت إشارات إلى تعاون خبير إيراني وآخر عراقي مع أحد كبار مسؤولي جهاز الأمن والمخابرات التابع لأنصار الله. وفي مجال الطائرات المسيّرة، يعمل خبراء إيرانيون وعراقيون إلى جانب قادة يمينيين على تطوير القدرات التقنية. أما في المجال الصاروخي، فقد ورد اسم متخصص عراقي وآخر إيراني في سياق إدارة استخبارات القوات الصاروخية. وبذلك، لم يُصوّر الدور العراقي بوصفه سياسيًا أو داعمًا فحسب، بل امتد إلى نقل المعرفة التقنية وإدارة المعلومات والدعم العملي. ووصفت سلسلة إمداد هذه القدرات أيضًا بأنها متعددة الجنسيات. إذ تُستورد مكونات الطائرات المسيّرة من الصين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله، ووفق الادعاءات المطروحة، دفعت بعض شركات الشحن الصينية لأنصار الله بمبالغ بالعملة الصعبة لضمان المرور الآمن عبر خليج عدن والبحر الأحمر، عقب اجتماع مارس ٢٠٢٤ في مسقط. وتستخدم شبكة الاتصالات المتمركزة جنوب صعدة، والمرتبطة بمراكز في حجة وعمران وصنعاء ومرتفعات الساحل الغربي، معدات تشفير إيرانية وروسية. وبعد تدمير أجزاء من شبكات الاتصالات وأجهزة التشويش في الغارات الأمريكية، جرت محاولات لاستبدالها مؤقتًا بمعدات صينية. كما وُصفت المستشعرات الكهربائية ومستشعرات الأشعة تحت الحمراء بأنها إيرانية في معظمها، وتُنقل من ميناء بندر عباس وتشابهار إلى السواحل اليمنية، ثم تُجمّع هناك، فيما تعود أصول الكاميرات الحرارية في الغالب إلى الصين. في المقابل، تعاني الجبهة المناهضة لأنصار الله انقسامات داخلية. فقد أضعفت الخلافات بين السعودية وقوات جنوب اليمن المدعومة من الإمارات، وإقصاء بعض القوات الفاعلة عن الميدان، ومحدودية تعاون الرياض مع تركيا وباكستان، والنهج الأمريكي الحذر، تماسك هذه الجبهة. وعليه، يُنظر إلى تفوق أنصار الله بوصفه حصيلة قدراتها العسكرية وشبكة دعمها الإقليمية والدولية في مواجهة ائتلاف أكثر تشتتًا.

في خضم توترات الحرب مع إيران، قدرة سوق الطاقة على الصمود تتآكل

مع دخول حرب إيران شهرها السابع، بات أمن الطاقة إقليميًا وعالميًا يتعرض لضغوط متزايدة، وتُظهر الهجمات الجديدة على البنية التحتية النفطية ومسارات الملاحة تراجع قدرة سوق الطاقة على امتصاص الصدمات. وخلال أسبوع، بلغ سعر النفط الخام نحو ١٠٩ دولارات للبرميل عقب سلسلة من الهجمات الإقليمية. وفي الفترة نفسها، استهدفت إيران ١٠ ناقلات نفط قرب مضيق هرمز، وردت الولايات المتحدة بتدمير خمس ناقلات إيرانية، فيما استهدفت إيران مواقع عسكرية أمريكية في الأردن والكويت. وبالتزامن، عزز تقدم أنصار الله على ساحل البحر الأحمر وسيطرتها على جزيرتي بريم وحنيش تحكمها العملياتي في باب المندب. وقد ازدادت أهمية هذا المسار بعدما اعتمدت السعودية والإمارات خلال



أشهر الحرب إلى حد كبير على طريق البحر الأحمر لمواصلته صادراتهما النفطية بحرًا. وأسفرت هجمات أنصار الله على أبها وجازان ونجران وخميس مشيط عن إصابة ٧٣ شخصًا، كما تضررت مجددًا مصفاة تبلغ طاقتها ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، بعدما سبق استهدافها في يوليو وأغسطس. وإلى جانب تهديد باب المندب، تعرض خط أنابيب الشرق والغرب السعودي قرب ينبع لأضرار جسيمة. وكان هذا الخط خلال الأشهر الستة



الماضية أحد أهم الوسائل التي اعتمدتها الرياض لنقل النفط إلى البحر الأحمر وتجاوز هرمز. وقد يستغرق إصلاح محطات الضخ المتضررة ما يصل إلى ستة أسابيع. وعند وقوع الهجوم، قُذرت مخزونات النفط الخام في ميناء ينبع بنحو ٩ ملايين برميل، أي ما يعادل إمدادات يومين إلى ثلاثة أيام فقط، فيما كانت المخزونات السعودية في مصر تكفي لتزويد العملاء لمدة إضافية لا تتجاوز نحو أسبوع. وكان إنتاج النفط السعودي قد تراجع في أغسطس إلى ٦,٢ ملايين برميل يوميًا، وهو مستوى قلّ تسجيله منذ تسعينيات القرن الماضي. ولا يقتصر تراجع صادرات الطاقة على السعودية. فقد صُدرت قطر خلال الأشهر الستة الأولى من الحرب ١٨ شحنة فقط من الغاز الطبيعي المسال، مقارنة بـ ٥٠٩ شحنات خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥. وللتعويض عن قيود النقل، لجأت السعودية وقطر إلى نقل النفط والغاز الطبيعي المسال من سفينة إلى أخرى، وهي عملية مكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً. وامتدت تداعيات الأزمة إلى الأسواق المالية أيضًا. فقد دفع العجز في موازنات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السعودية إلى الاقتراض الخارجي، فيما خفّضت قطر نفقاتها التشغيلية بنسبة ٣٠ في المئة، ولجأت الكويت إلى موارد صندوق ثروتها السيادي. وبالتزامن، رفع كل من البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك اليابان أسعار الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس، مشيرين إلى الضغوط التضخمية الناجمة عن أزمة الطاقة بوصفها أحد أسباب هذه القرارات. وكانت النتيجة ارتفاع تكاليف التمويل للأسر والشركات وتراجع القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي. وبالنسبة إلى العراق، تكتسب هذه الظروف أهمية من عدة جوانب. أولاً، قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى زيادة إيرادات بغداد التصديرية على المدى القصير، لكن عدم الاستقرار في هرمز وباب المندب، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وحالة عدم اليقين الإقليمية، قد تبعد جانبًا كبيرًا من هذه المكاسب. ثانيًا، فإن أي توسع في الهجمات على البنية التحتية للطاقة في السعودية والخليج يضع مسارات الصادرات والتجارة العراقية أيضًا في بيئة أشد خطورة. وثالثًا، قد تؤثر الضغوط الاقتصادية على دول الخليج العربية في استثماراتها ومشروعات الربط الكهربائي والنقل العابر وتعاونها الاقتصادي مع العراق. كذلك، دفع استمرار الأزمة دول الخليج نحو التفاوض بصورة أكثر مباشرة مع إيران. وقد تمثل المحادثات بشأن ترتيبات أمنية جديدة في هرمز، التي تأجلت بعد الهجوم على خط أنابيب ينبع، أول محاولة جدية لإنشاء آلية إقليمية أقل اعتمادًا على الولايات المتحدة. وفي المحصلة، تحولت الحرب التي بدأت بهدف احتواء قدرات إيران النووية إلى أزمة واسعة تشمل إدارة سوق الطاقة والتضخم وأسعار الفائدة والموازنات الحكومية وأمن الممرات البحرية.

<https://www.csis.org/analysis/amid-iran-war-tensions-energy-market-resilience-wears-thin?utm>

ما الدول الأكثر عرضة لمخاطر الوقود في الشرق الأوسط؟



قد يؤدي إلى نفاذ الوقود من المحطات وتقنين توزيعه وتعطل النقل والكهرباء والزراعة والصناعة. ويواجه لبنان وسوريا واليمن الخطر الأكثر إلحاحًا. فلبان يعتمد على استيراد المشتقات المكررة لتشغيل وسائل النقل وتوليد الكهرباء في حالات الطوارئ وتوفير الخدمات الأساسية، فيما تحدّ الأزمة المالية وضعف العملة الوطنية والانسداد السياسي من قدرته على تأمين شحنات طارئة. وتواجه سوريا



بدورها تضرر البنية التحتية، وضعف الموارد المالية للدولة، وتراجع قدرات إنتاج النفط وتكريره، ومحدودية الدعم. أما اليمن فأشد هشاشة، إذ أدت الحرب وضعف العملة الوطنية وتضرر الموانئ والطرق وانحيار بعض المؤسسات الاقتصادية إلى تحوّل أي اضطراب في موانئ البحر الأحمر أو خطوط الملاحة سريعًا إلى نقص في الوقود. وتمثل إيران نمطًا مختلفًا، فهي منتج كبير للنفط وتمتلك قدرات تكريرية معتبرة، لكن العقوبات حدّت من وصولها إلى التمويل والتكنولوجيا والمعدات وقطع الغيار. كما يؤدي ارتفاع الاستهلاك المحلي والأسعار المدعومة وضعف كفاءة التوزيع وتهريب الوقود إلى تقليص قدرة المنظومة على الصمود. ولذلك، تتمتع إيران بقدرة أكبر من لبنان واليمن على تحمّل الصدمات القصيرة الأمد، لكن أزمة ممتدة قد تكشف الفجوة بين إنتاج النفط الخام والتأمين المستدام للبنزين والديزل وسائر المشتقات. وتقع تركيا والأردن ومصر والعراق في مرتبة وسطى. فتركيا تعتمد على استيراد النفط والغاز، لكنها تتمتع بمرونة أكبر بفضل حجم اقتصادها وقدراتها التكريرية وموانئها الحديثة وإطلاقتها على البحرين المتوسط والأسود. ويعتمد الأردن على واردات الطاقة، لكن ميناء العقبة وعلاقاته الخارجية المستقرة نسبيًا يخففان جانبًا من المخاطر. وتمتلك مصر أيضًا قدرات للتكرير والتخزين وبنية تحتية مهمة، مثل قناة السويس وخط أنابيب السويس-البحر المتوسط، وإن كان ارتفاع الطلب المحلي والضغط المالي يجعلها عرضة لتداعيات أزمة طويلة الأمد. ويُعدّ العراق مثالًا واضحًا على قصور تقييم أمن الطاقة بالاستناد إلى إنتاج النفط وحده. فعلى الرغم من صادراته الكبيرة من النفط الخام، لا يزال لا يستثمر جزءًا كبيرًا من غازه المصاحب، ويعتمد على الغاز المستورد من إيران لتأمين الكهرباء محليًا. وكلما تراجعت واردات الغاز الإيراني، تفاقم نقص الكهرباء. وقد يخفف توسيع قدرات التكرير جزءًا من العجز في المشتقات النفطية، لكن ضعف شبكة الكهرباء وذروة الاستهلاك صيفًا والاعتماد الكبير للصادرات النفطية على البنية التحتية الجنوبية والمسارات البحرية تُبقي العراق عرضة للاضطرابات الداخلية والأزمات البحرية في آن واحد. وتمتلك السعودية والإمارات أكبر هامش أمان في الأمد القريب، بفضل قدراتهما الواسعة في الإنتاج والتكرير، ومواردهما المالية القوية، وخطوط الأنابيب البديلة التي تتيح تجاوز مضيق هرمز. وتُقدّر الطاقة المشتركة لهذه الخطوط في البلدين بنحو ٣/٥ إلى ٥/٥ ملايين برميل يوميًا. ومع ذلك، لا تكفي هذه الطاقة لتعويض كامل التدفقات المعتادة عبر هرمز. ففي عام ٢٠٢٥، مرّ عبر المضيق نحو ٢٠ مليون برميل من النفط يوميًا، وحوالي ٥ ملايين برميل من المشتقات النفطية يوميًا، كما اعتمد عليه نحو ٩٣ في المئة من صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال ٩٦ في المئة من صادرات الإمارات منه. وفي حال حدوث اضطراب يستمر أسبوعين، سيواجه لبنان وسوريا واليمن نقصًا فعليًا في الإمدادات بوتيرة أسرع، بينما يستطيع الأردن ومصر والعراق وتركيا الاستعانة في البداية بالمخزونات والواردات والموردين البديلين. أما إذا امتدت الأزمة من ثلاثة إلى ستة أشهر، فستزداد مخاطر التقنين والركود الاقتصادي والضغط الإنساني، وقد تتفاقم في العراق الضغوط على إمدادات الوقود والكهرباء معًا.

The National

كيف يغيّر أول بنك رقمي في العراق اقتصاد البلاد المعتمد على النقد؟

يشير التحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية في العراق إلى بداية تغير تدريجي في البنية الاقتصادية لبلد لا يزال جزء كبير من معاملاته يعتمد على النقد. ويضم «المصرف العراقي الأول»، الذي حصل على ترخيص البنك المركزي العراقي عام ٢٠٢٠ وبدأ نشاطه الرقمي في أبريل ٢٠٢١، نحو ١/٣ مليون عميل مسجل حالياً. واللافت أن نحو ٩٠ في المئة من هؤلاء لم تكن لديهم حسابات مصرفية من قبل، وكانوا

يعتمدون أساساً على النقد. كما تمكن المصرف من ربط نحو ٣٠ ألف تاجر ومنشأة بشبكة الدفع التابعة له. وكان أحد أبرز معوقات تطوير الخدمات المصرفية الرقمية في العراق يتمثل في بناء طرفي السوق بالتزامن، أي العملاء والتجار. فالعميل لم يكن يجد حافزاً لاستخدام هذه الخدمات في غياب متاجر تقبل الدفع الرقمي، فيما لم يكن التجار مستعدين لتغيير آليات الدفع من دون وجود عدد كافٍ من العملاء. وخلال الأشهر



الأولى، توسعت الشبكة عبر التواصل المباشر مع المنشآت والمستهلكين، وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، أصبح بإمكان نحو ٣ آلاف منشأة صغيرة ومتوسطة إجراء المعاملات عبر التطبيق، وهو ما شكل نقطة انطلاق للنمو المستمر في الخدمات الرقمية. ويقوم نموذج المصرف على خفض عوائق الانضمام إلى النظام المالي الرسمي، إذ يستغرق فتح الحساب آلياً باستخدام الهاتف المحمول ووثيقة أو وثيقتين لإثبات الهوية نحو خمس دقائق. ومع أن البنية الأساسية للنشاط رقمية، فقد أدرج التوسع في الفروع الفعلية ضمن خطط المصرف لتعزيز ثقة الجمهور. وتركز نشاطه بدايةً في إقليم كردستان، ثم امتد إلى مراكز سكانية كبرى مثل بغداد والبصرة والنجف ونيوى. وكان الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة المحرك الرئيسي للنمو، إذ تتيح هذه الوسيلة للمنشآت تلقي المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول، من دون شراء أجهزة مستقلة لقراءة البطاقات. وارتفعت معاملات الدفع الرقمي لدى المصرف بأكثر من ٨٥ في المئة بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، وسجلت نمواً تجاوز ٧٠ في المئة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦. ولم يُعلن عن العدد الإجمالي للمعاملات أو قيمتها المطلقة، لكن بعض المنشآت التي كانت تنفذ سابقاً جميع معاملاتها تقريباً نقداً، باتت تتلقى حالياً نحو ٢٠ في المئة فقط من مدفوعاتها بهذه الطريقة. ويتجه التحول في مرحلته التالية من الاقتصار على الدفع الرقمي إلى استخدام أوسع للخدمات المصرفية. فنحو ٣٠ في المئة من العملاء يستخدمون حالياً حسابات الادخار والتسهيلات الائتمانية وحسابات الرواتب. وتتمثل الخطوة المقبلة في تطوير الإقراض والائتمان الرقمي، المتوقع أن يشكل جزءاً مهماً من نشاط المصرف بحلول نهاية عام ٢٠٢٦ أو مطلع عام ٢٠٢٧، ولا سيما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والأفراد الذين ظلت فرص حصولهم على الائتمان الرسمي محدودة حتى الآن. كما يمكن لتزايد البيانات المالية المتاحة عن العملاء أن يعزز قدرة المصارف على تقييم الجدارة الائتمانية للمتقدمين والمخاطر المرتبطة بهم. وتمثل التركيبة السكانية الشابة في العراق عاملاً مهماً في هذا التحول، إذ ينتمي معظم العملاء الجدد إلى الفئة العمرية بين ١٨ و٣٥ عاماً، وينفذ الجيل الشاب الجزء الأكبر من المعاملات. وقد ازداد عدد المعاملات خلال عام ٢٠٢٦ بمتوسط شهري يقارب ٥ في المئة. وبالتوازي، ارتفع عدد سكان العراق من نحو ٢٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٤٦ مليون نسمة وفق تعداد عام ٢٠٢٤. وتتراوح أعمار نحو ٦٠ في المئة من السكان بين ١٥ و٦٤ عاماً، فيما تقل أعمار قرابة ٣٦ في المئة عن ١٥ عاماً. وتوفر هذه البنية السكانية إمكانيات واسعة لنمو الخدمات المالية الرقمية. وعلى المستوى المؤسسي، أقر البنك المركزي العراقي عام ٢٠٢٤ ضوابط جديدة للخدمات المصرفية الرقمية. وحصلت عدة مصارف رقمية جديدة على تراخيص في العام التالي، ولا تزال في مرحلة التأسيس والتجهيز لبدء العمل. وعليه، فإن تطور الخدمات المصرفية الرقمية في العراق يتجاوز مجرد تغيير أدوات الدفع، ويمكن أن يساهم في توسيع الشمول المالي، وإدخال مزيد من المعاملات ضمن الأطر الرسمية، وتطوير الإقراض، وتعزيز شفافية أنشطة المنشآت، وتقليص اعتماد الاقتصاد العراقي التاريخي على النقد.

رئيس العراق ورئيس وزرائه الجديدان: ما التحديات التي تواجه البلاد في عام ٢٠٢٦؟



دخل العراق، عقب انتخابات نوفمبر ٢٠٢٥، مرحلة جديدة من إعادة تشكيل موازين القوى. وأصبح ائتلاف الإعمار والتنمية أكبر قائمة منفردة بحصوله على ٤٦ مقعدًا، فيما ظل «الإطار التنسيقي الشيعي» أكبر تجمع برلماني. وارتفعت المشاركة الانتخابية مقارنة بعام ٢٠٢١، وبلغت حصة النساء نحو ٢٦ في المئة من المقاعد، مقابل نحو ٢٩ في المئة في الانتخابات السابقة. وفي أبريل ٢٠٢٦، انتخب البرلمان نزار أميدي، المنتمي إلى الاتحاد الوطني الكردستاني، رئيسًا للجمهورية، ثم تولى علي الزبيدي رئاسة الوزراء.



وقاطع الحزب الديمقراطي الكردستاني التصويت على انتخاب رئيس الجمهورية، مما نقل الخلافات الكردية إلى المستوى الاتحادي. ويتمثل أبرز اختبار للحكومة الجديدة في قضية السلاح خارج سيطرة الدولة ومستقبل الحشد الشعبي، الذي يضم نحو ٢٣٨ ألف عنصر، وتنشط ضمنه مجموعات مقربة من إيران، من بينها كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق. وحددت الحكومة في البداية يوم ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ موعدًا لتسليم الأسلحة الخارجة عن السيطرة الرسمية، وأعلنت أن النشاط المسلح بعد ذلك قد يخضع

لقوانين مكافحة الإرهاب، لكن المفاوضات تجاوزت لاحقًا هذه المهلة. وشكلت بغداد لجنة حكومية لنزع السلاح أو دمج العناصر، وخصصت ما يصل إلى ٣٥ ألف وظيفة في القوات المسلحة والشرطة لمن يسلمون أسلحتهم، وواصلت كذلك برنامج شراء الأسلحة. وفي المقابل، طرحت بعض المجموعات خيارات تشمل «تجميد» السلاح، أو انسحاب القوات الأمريكية والتركية أولاً، أو تأجيل الموعد النهائي إلى عام ٢٠٢٨. ولا تقتصر القضية الأساسية على تسليم الأسلحة، بل تشمل انتقال القيادة والولاء التنظيمي إلى الدولة. ويرتبط هذا الملف مباشرة بعلاقات بغداد وواشنطن. فقد وضعت الولايات المتحدة الحد من النفوذ السياسي والعسكري الإيراني واحتواء الجماعات المسلحة ضمن أولوياتها، واستخدمت عقوبات على القادة، وقيودًا على الإيرادات المرتبطة بالنفط، وضغوطًا على حصول العراق على الدولار. ومن المقرر استكمال الانسحاب العسكري الأمريكي في سبتمبر ٢٠٢٦، مع استمرار التعاون الاستخباري ومكافحة الإرهاب والتدريب والتسليح ضمن علاقة أمنية جديدة. وبالتزامن مع ذلك، زادت الهجمات المنسوبة إلى جماعات عراقية ضد السعودية، ومنها الهجوم على خط أنابيب النفط السعودي، من خطر انجرار العراق إلى مواجهة إقليمية مباشرة. كما كشفت الغارات الجوية السعودية على جماعات عراقية مسلحة في يوليو ٢٠٢٦ عن مدى انكشاف العراق أمام هذا الخطر. ويتعلق الانقسام النبوي الثاني بإقليم كردستان. فقد حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على ٢٨ مقعدًا في الانتخابات الاتحادية، مقابل ١٨ مقعدًا للاتحاد الوطني الكردستاني. وفي انتخابات الإقليم عام ٢٠٢٤، حصل على ٣٩ و ٢٣ مقعدًا على التوالي من أصل ١٠٠ مقعد، لكن الحكومة الجديدة للإقليم لم تتشكل حتى سبتمبر ٢٠٢٦. وأضعفت الخلافات بشأن تقاسم السلطة ورئاسة الجمهورية العراقية والإيرادات النفطية وخط الأنابيب الممتد إلى تركيا وصلاحيات بغداد، التماسك السياسي للإقليم، وزادت من فرص توسيع نفوذ الحكومة الاتحادية على قطاع النفط والجمارك. وتفاقم الأزمة الاقتصادية بدورها الأبعاد الأمنية والسياسية لهذه التحديات. إذ يشكل النفط نحو ٦٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤمن تقريبًا مجمل الصادرات ونحو ٩٠ في المئة من إيرادات الدولة، فيما تعتمد نسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المئة من صادرات النفط العراقية على المرور عبر مضيق هرمز. وفي أبريل ٢٠٢٦، انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة ٧٥ في المئة مقارنة بالعام السابق، وبلغت الصادرات في أغسطس نحو ٢/٣ إلى ٢/٣ مليون برميل يوميًا، مقابل ٣/٤ إلى ٣/٧ مليون برميل يوميًا في فبراير، قبل الحرب. وتوقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد العراقي بنسبة ٦/٨ في المئة عام ٢٠٢٦، لكنه رجح إمكان تحقيق نمو يتجاوز ١١ في المئة عام ٢٠٢٧، في حال انتهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز. وقد دفعت عوامل الفساد والعجز الناجم عن الفجوة بين الإيرادات والنفقات وضغوط رواتب الموظفين والاعتماد على النفط، الحكومة نحو تنويع الاقتصاد وإصلاح منظومتي الدعم ورواتب القطاع العام وتطوير مسارات بديلة للتصدير عبر تركيا وسوريا.

جهاديون فرنسيون محتجزون في العراق سيمثلون أمام المحاكمة ابتداءً من الأحد

Le Monde

يواجه نحو ٥٠ مواطناً فرنسياً متهمين بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في العراق احتمال صدور أحكام قاسية بحقهم، بما فيها الإعدام. وتضم النواة الأساسية لهذه القضية ٤٧ مواطناً فرنسياً نُقلوا بصورة غير معلنة في يوليو ٢٠٢٥ من سجن «ديريك» في سوريا، حيث كانوا محتجزين بعد اعتقالهم، إلى العراق، وهم يقبعون منذ أكثر من عام في سجن الكرخ المركزي ببغداد في انتظار المحاكمة. وفي مطلع عام ٢٠٢٦، أُضيف إلى هذه المجموعة شابان فرنسيان كانا لا يزالان قاصرين وقت الوقائع المنسوبة



إليهما. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة في قضايا هؤلاء الأشخاص في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٦ أمام المحكمة الجنائية المركزية في بغداد. وقد سعى المحامون الفرنسيون الذين يتولون الدفاع عن ٢٥ من المحتجزين خلال الأشهر الماضية إلى إعادة موكلهم إلى فرنسا لمحاكمتهم، لكن هذه المساعي لم تسفر عن نتيجة عملية. ولم يتلقوا حتى إخطاراً رسمياً من السلطات القضائية العراقية بالموعد الدقيق لبدء المحاكمات، ولم يعلموا باحتمال انعقاد جلساتها اعتباراً من ٢٠ سبتمبر إلا بعد حصولهم على معلومات من أسرة أحد السجناء، ثم مراسلتهم الجهات القنصلية الفرنسية. وتتمحور القضية أساساً حول اختلاف النظامين القضائيين العراقي والفرنسي وخطر عقوبة الإعدام. ففي ٤ سبتمبر ٢٠٢٦، رفع محامو هؤلاء الأشخاص دعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مطالبين بإعادتهم إلى فرنسا. وقد يحد بدء المحاكمات الوشيك في بغداد من فرصة التدخل القانوني قبل صدور الأحكام. ويستند المحامون في حجتهم إلى أن المحاكمة في العراق قد تعرّض المتهمين لعقوبة الإعدام ولما يصفونه بأنه «انتهاك للحق في محاكمة عادلة». وتزيد السوابق القضائية العراقية من مخاوفهم، إذ حُكم في عام ٢٠١٩ بالإعدام على أحد عشر جهادياً فرنسياً نُقلوا إلى العراق ضمن موجة سابقة من نقل السجناء من سوريا، ثم خُففت تلك الأحكام لاحقاً إلى السجن المؤبد. وتجزئ القوانين العراقية فرض عقوبة الإعدام على الجرائم الإرهابية، وهو ما أصبح أبرز مواضع الخلاف القانوني بين بغداد وباريس. كما تتباين أوضاع المتهمين، فمن بين نحو ٥٠ شخصاً يُنتظر أن يمثلوا أمام القضاء، هناك ثلاثة شبان على الأقل يقول محاموهم إن والديهم اصطحبوهم إلى سوريا في طفولتهم. ويجعل هذا الوضع مسائل المسؤولية الجنائية الفردية، وأعمار المتهمين وقت ارتكاب الأفعال، ومدى حرية اختيارهم في الانضمام إلى داعش، من أكثر الأبعاد القانونية حساسية في هذه القضية.



أعلنت القوات الأمنية العراقية أنها تمكنت من تحديد موقع منصة لإطلاق الطائرات المسيّرة وضبطها، يُعتقد أنها استُخدمت في الهجوم على خط أنابيب النفط السعودي «شرق-غرب». وقال سعد معن، رئيس مركز الإعلام الأمني العراقي، إن فريقاً استخبارياً وأمنياً تمكن، بعد تنفيذ عمليات تتبع ورصد، من العثور على معدات الإطلاق، فيما لا تزال التحقيقات الفنية والجنائية متواصلة لتحديد هوية منفذي الهجوم. كما أعلنت بغداد أن رئيس الوزراء العراقي وافق على طلب إيران المشاركة في عملية مراجعة نتائج التحقيقات وتقييمها. وأكد مسؤولون عراقيون



أن بغداد تُجري في الوقت نفسه اتصالات مباشرة مع المملكة العربية السعودية لتبادل المعلومات الأمنية المرتبطة بالحادث. ووصف الموقف الرسمي العراقي بأنه يستند إلى مفهوم «السيادة الوقائية»، بمعنى أن العراق لا يكتفي برفض استخدام أراضيهِ لتنفيذ عمليات ضد دول أخرى، بل يسعى أيضاً إلى تجنب التحول إلى ساحة أو طرف في صراعات الوكالة الإقليمية. وقد أسفر الهجوم بالطائرات المسيّرة على خط أنابيب «شرق-غرب» السعودي عن إلحاق أضرار بالمنشآت في منطقتي الرياض والمدينة المنورة، فضلاً عن إصابة عدد من الأشخاص. ويحظى هذا الخط بأهمية استراتيجية كبيرة، إذ ينقل ما يقارب ٤ إلى ٥ في المئة من إمدادات النفط العالمية، ويتيح للسعودية تصدير نفطها من دون المرور عبر مضيق هرمز. وعقب الهجوم،

أوقفت السعودية تشغيل الخط بصورة مؤقتة، لكنها أعلنت أنها لن تلجأ إلى رد عسكري فوري، واستجابت لطلب الحكومة العراقية بعدم تصعيد التوتر. ووفقاً لما أعلنته السعودية، جرى تحديد موقع إطلاق الطائرات المسيّرة في محافظة ميسان جنوب شرقي العراق قرب الحدود الإيرانية، وهي منطقة شهدت خلال السنوات الماضية وجود بعض الجماعات المسلحة المقربة من إيران. كما رجح مسؤولون عراقيون أن تكون منطقة «الطيب» في شمال شرقي محافظة ميسان، قرب منفذ الشيب الحدودي، هي الموقع الرئيسي للعمليات، وهي منطقة تشمل نطاق نهر دوبريج وجزيرة الطيب. وبالنظر إلى المسافة الفاصلة بين موقع الإطلاق والأهداف، رجح خبراء أن العملية لم تُنفذ باستخدام طائرات مسيّرة تكتيكية تقليدية، بل بواسطة طائرات متقدمة بعيدة المدى. وقد قُدرت المسافة من موقع الهجوم إلى المدينة المنورة بنحو ١١٠٠ كيلومتر، وإلى الرياض بنحو ٨٠٠ كيلومتر، وهو ما يشير إلى مستوى تقني ملحوظ في تنفيذ العملية. وبعد الحادث، أطلقت القوات الأمنية العراقية عملية واسعة النطاق لاعتقال الأشخاص المرتبطين بالهجوم. كما أغلقت مؤقتاً عدة منافذ حدودية مع إيران، من بينها الشلامجة والشيب ومندلي، لإجراء عمليات تدقيق أمني، قبل أن تُستأنف جزئياً أنشطتها المتعلقة بعبور الحالات الإنسانية. وأجرت الحكومة العراقية كذلك تغييرات في القيادات العسكرية بالمناطق الحدودية، ولا سيما في محافظة ميسان، كما خضع عدد من القيادات الأمنية المحلية للتحقيق. وقد فرض هذا الحادث ضغوطاً إضافية على بغداد لإثبات قدرتها على فرض السيطرة الكاملة على أراضيها وحدودها وعلى قرارها الأمني. وفي وقت يتجه فيه العراق إلى تقليص دور التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة، أصبحت قدرة الحكومة على منع استخدام أراضي البلاد لتنفيذ عمليات إقليمية أحد الاختبارات الرئيسية للسيادة الوطنية العراقية. ومن جهة أخرى، سعت السعودية إلى إدارة القضية عبر المسار السياسي والتنسيق مع الحكومة العراقية بدلاً من اللجوء إلى رد عسكري مباشر. ويأتي هذا النهج في وقت تواجه فيه الرياض، إلى جانب التهديدات المرتبطة بالهجمات بالطائرات المسيّرة، تطورات أمنية في البحر الأحمر وضغوطاً متزايدة في محيط باب المندب. وعلى هذا الأساس، تحتاج السعودية إلى اتخاذ إجراءات عملية لتعزيز قدرتها على الردع في مواجهة التهديدات التي تستهدف بنيتها التحتية للطاقة وأمنها الإقليمي.

تداعيات انتهاء عملية «العزم الصلب» على العراق وسوريا

WAR ON THE ROCKS

TURNING ONE

تحول الأكراد، الذين يبلغ عددهم نحو ٤٠ مليون نسمة في تركيا وإيران والعراق وسوريا، خلال العقدين الماضيين من طرف هامشي إلى إحدى القوى المؤثرة في سياسة الشرق الأوسط، غير أن التطورات التي أعقبت عام ٢٠٢٣ أدت إلى تآكل جانب مهم من هذه المكتسبات. وتُظهر التجربة التاريخية أن الأكراد كانوا حاضرين في معظم الأزمات الكبرى في المنطقة، لكن ثقلهم العسكري لم يتحول غالباً إلى نفوذ دبلوماسي عند صياغة الترتيبات السياسية بعد الحروب، من لوزان عام ١٩٢٣ والاتفاق السوفيتي الإيراني عام



١٩٤٦ إلى اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥. وفي الوقت نفسه، اتجهت دول المنطقة، رغم تنافسها، عادةً إلى تقارب مواقفها كلما تعزز احتمال حصول الأكراد على الحكم الذاتي أو الاستقلال، فيما أعطت القوى الغربية الأولوية في الغالب للحفاظ على وحدة أراضي الدول القائمة. وقد غيّرت تطورات العراق بعد عام ٢٠٠٣ والحرب الأهلية السورية بعد عام ٢٠١١ هذا النمط مؤقتاً. إذ اكتسب إقليم كردستان العراق وضعاً اتحادياً راسخاً، ونشأ في شمال شرق سوريا كيان كردي يتمتع بشبه حكم ذاتي. وأتاح ظهور داعش وانهيار سلطة الدولة في أجزاء من العراق وسوريا فرصة مهمة للقوات الكردية لأداء دور عسكري مؤثر في مواجهة التنظيم بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩، والتحول إلى شركاء ميدانيين للولايات المتحدة وحلفائها. ومع ذلك، لم يُفِض هذا الرصيد العسكري إلى ضمانات سياسية دائمة. وتعدّ تركيا أبرز عامل خارجي يحد من التحركات الكردية. فقد عارضت أنقرة الحكم الذاتي الكردي في سوريا، وأنشأت في العراق شبكة واسعة من القواعد والمواقع العسكرية، ووسّعت عملياتها ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وتشير بيانات مستقلة أيضاً إلى وجود أكثر من ١٣٠ قاعدة وموقعاً عسكرياً تركياً في شمال العراق. وفي الوقت نفسه، أعلن حزب العمال الكردستاني في مايو ٢٠٢٥ إنهاء نشاطه التنظيمي، في خطوة غيّرت التوازنات السياسية الكردية في تركيا وسوريا، وأثّرت كذلك في حسابات الأحزاب الكردية العراقية. وفي العراق، يتمثل أبرز تهديد داخلي لمكانة الأكراد في الخلاف بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، والجمود المطول في تشكيل حكومة الإقليم. فبعد انتخابات أكتوبر ٢٠٢٤، حالت خلافات الحزبين دون تشكيل حكومة جديدة، واستمر هذا الانسداد حتى عام ٢٠٢٦. وبالتزامن مع ذلك، اكتسبت بغداد نفوذاً أكبر في ملفات مثل صادرات النفط والجمارك والموارد المالية للإقليم، في مسار يربح كفة بغداد في ميزان القوى بينها وبين أربيل أكثر من ذي قبل. ومع ذلك، لا يزال موقع الإقليم مهماً للدبلوماسية الإقليمية، إذ أفادت تقارير إعلامية في عام ٢٠٢٦ بأن واشنطن استعانت بنيجيرفان بارزاني قناة غير معلنة للتواصل مع قادة الحرس الثوري الإيراني. ويتمثل أحد أوجه الضعف البنيوي للحركة الكردية في غياب استراتيجية سياسية مشتركة. فقد تراوحت أهداف الأحزاب المختلفة بين الاستقلال والفيدالية والحكم الذاتي الديمقراطي والحقوق الثقافية، وأضعفت المنافسات الكردية الداخلية قدرتها الجماعية على التفاوض. وفي سوريا أيضاً، أدى تراجع الدعم الأمريكي وتغيير بنية السلطة المركزية إلى زيادة هشاشة وضع القوات الكردية. وفي إيران، طُرحت تقارير بشأن احتمال تفعيل دور الجماعات الكردية خلال حرب عام ٢٠٢٦، لكن هذا السيناريو لم يدخل حيز التنفيذ. ورغم هذه الانتكاسات، تظل ثلاث إمكانات ذات أهمية، هي استمرار الهوية القومية الكردية، وتنامي دور النخب الكردية والشتات الكردي في الغرب، وإمكان بناء تحالفات إقليمية في مواجهة تغيّر موازين القوى. وسيعتمد مستقبل المشروع السياسي الكردي، أكثر من أي عامل آخر، على القدرة على تحقيق الوحدة الداخلية، وبناء مؤسسات راسخة، وتطوير دبلوماسية محترفة، وتحويل القوة العسكرية إلى قدرة على التفاوض السياسي.

<https://warontherocks.com/what-the-end-of-operation-inherent-resolve-means-for-iraq-and->

لماذا تتخذ الجماعات المسلحة العراقية المدعومة من إيران موقفاً مزدوجاً إزاء نزع السلاح؟

STIMSON

دخلت مسألة نزع سلاح الجماعات المسلحة العراقية ونقل السيطرة الكاملة على الوسائل العسكرية إلى الحكومة المركزية مرحلة معقدة ذات طابع سياسي، مع اقتراب انتهاء مهمة القوات الأمريكية والتحالف الدولي في العراق. وكان من المفترض أن يشكل يوم ٣٠ سبتمبر، بالتزامن مع انسحاب القوات الأجنبية، نقطة انطلاق لتنفيذ مسار تقييد السلاح الخارج عن سيطرة الدولة، إلا أن الحكومة العراقية فصلت بين الملفين. وبحسب مواقف المسؤولين الأمنيين العراقيين، سيجري انسحاب قوات التحالف في موعده المحدد، بينما يفتقر مسار ضبط سلاح الجماعات المسلحة إلى جدول زمني نهائي، ومن

المرجح أن يتحول إلى عملية أطول وأكثر تدرجاً، تستند إلى التفاوض. وتواجه حكومة بغداد تحدياً أساسياً، فهي تتعرض لضغوط داخلية وخارجية لترسيخ احتكار الدولة لوسائل القوة، وعليها في الوقت نفسه تجنب المواجهة المباشرة مع الجماعات الشيعية المسلحة القوية التي تشكل جزءاً من البنية السياسية والأمنية العراقية. وقد أبدت جماعات، مثل عصائب أهل الحق وسرايا السلام، استعداداً أكبر للعمل ضمن البنية الرسمية للدولة، بينما عارضت جماعات، مثل كتائب حزب الله وحركة حزب الله النجباء، مسار نزع السلاح، وجعلت



الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من العراق شرطاً مسبقاً لتغيير الوضع القائم. ولا يقتصر جوهر الخلاف على وجود السلاح، بل يتعلق بالسيطرة الفعلية على قرار استخدام القوة، وسلسلة القيادة، والقدرات العملياتية المستقلة. وفي هذا الإطار، يرتبط النقاش بشأن الحشد الشعبي بمسألة «النقل الكامل للسلطة العسكرية إلى الحكومة المركزية» أكثر من ارتباطه بموضوع «نزع السلاح»، فالحشد الشعبي، الذي تشكل عقب هجوم داعش عام ٢٠١٤، أقر بموجب قانون أقره البرلمان العراقي عام ٢٠١٦ جزءاً من القوات المسلحة الرسمية للبلاد، ووضع تحت إمرة رئيس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة. ومع ذلك، تظل الفجوة بين وضعه القانوني ومدى الاستقلال العملي لبعض الجماعات المنضوية فيه محور النزاع الأساسي. وقد سعت الجماعات المقربة من إيران إلى تحويل مسار تغيير وضعها من «نزع السلاح» إلى «التنظيم والدمج». وترى بعض هذه الجماعات أن الاحتفاظ بقدرات عسكرية مستقلة ضروري لمواجهة التهديدات الخارجية. فعلى سبيل المثال، ربطت إحدى الجماعات المنتمة إلى تيار المقاومة مشاركتها في مسار نزع السلاح بمجموعة شروط، تشمل انسحاب القوات الأمريكية والتركبة، وتعزيز الدفاع الجوي العراقي، وسيطرة الحكومة الاتحادية على حدود إقليم كردستان، وتغيير وضع بعض الجماعات المعارضة لإيران في شمال العراق. ومن المنظور الإيراني، قد يكون الدمج الإداري والقانوني للجماعات المسلحة في بنية الدولة العراقية مقبولاً، لكن إنهاء قدراتها العملياتية المستقلة يُعدّ تقليصاً مهماً لقدرة طهران الاستراتيجية. فهذه الجماعات، إلى جانب دورها الداخلي في العراق، تشكل جزءاً من شبكة إيران الإقليمية. وقد أدى تراجع نفوذ حزب الله في لبنان وتغير الوضع في سوريا إلى زيادة أهمية الجماعات المسلحة العراقية والحوثيين في الحسابات الإقليمية الإيرانية. وفي هذا السياق، جرى تقييم بعض الهجمات المنسوبة إلى جماعات عراقية مسلحة على أهداف إقليمية، ومنها الهجوم على البنية التحتية النفطية لخط شرق-غرب في السعودية، بوصفها جزءاً من التنافس الأوسع بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين. وتتجاوز قراءة إيران للتطورات الراهنة إطار المواجهة الثنائية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ تنظر إليها باعتبارها مواجهة متعددة الجبهات تشمل العراق والخليج الفارسي والممرات البحرية الاستراتيجية. وثمة ملف آخر يرتبط بالجدل حول السلاح في العراق، وهو علاقات بغداد بتركيا والمشاريع الاقتصادية الإقليمية، مثل «طريق التنمية». وتخشى بعض الجماعات المقربة من إيران أن يؤدي توسيع التعاون بين بغداد وأقرة إلى تقليص اعتماد الدول العربية المطلية على الخليج على مضيق هرمز، وتغيير موازين القوى الإقليمية. ولهذا، تتجاوز مسألة السلاح في العراق نطاق الأمن الداخلي، لترتبط بتنافس جيوسياسي أوسع. وفي نهاية المطاف، يُرجح أن يتحول المسار المقبل إلى عملية تدريجية لإعادة تعريف موقع الجماعات المسلحة ضمن بنية السلطة العراقية، بدلاً من نزع سريع للسلاح. وتتمثل المسألة الأساسية أمام بغداد في الموازنة بين الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وتعزيز سيادة الدولة، وإدارة العلاقات الخارجية، والحيلولة دون تحول العراق إلى الساحة الرئيسية للتنافس الإقليمي.



تُظهر التطورات الأخيرة في محور إيران وحلفائها الإقليميين أن طهران تواصل السعي إلى الحفاظ على موقعها الاستراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين. ففي اليمن، امتنع الرئيس الأمريكي في المرحلة الراهنة عن شن هجمات مباشرة على مواقع الحوثيين، في قرار جاء عقب طلب السعودية مشاركة أمريكية أكبر في التصدي لتقدمهم. وقد حقق الحوثيون مؤخرًا مكاسب ميدانية جديدة على الساحل الجنوبي الغربي لليمن، ولا سيما في المناطق القريبة من باب المندب، ونُشرت تقارير عن دعم الحرس الثوري الإيراني لتطوير بنيتهم التحتية العسكرية. وبحسب هذه التقارير، شاركت قوات مرتبطة بإيران

في إنشاء أنفاق عسكرية في المناطق الجبلية المحيطة بميناء المخا بمحافظة تعز، وكذلك في دراسة إقامة منظومات رادارية بالقرب من المخا وجزيرة رُقر. وقد تعزز هذه الإجراءات قدرة الحوثيين على فرض السيطرة البحرية، ومراقبة حركة السفن، وترسيخ وجود طويل الأمد في محيط باب المندب. وتُقيّم تحركات الحوثيين في البحر الأحمر بوصفها جزءًا من استراتيجية إيرانية أوسع لزيادة الضغط الاقتصادي على الولايات المتحدة وحلفائها. وتشير تصريحات المسؤولين الحوثيين بشأن إنشاء إطار أمني لحماية الملاحة في البحر الأحمر، إلى جانب تهديد السفن المرتبطة بالسعودية، إلى أن التحكم في الممرات البحرية ومسارات الطاقة أصبح من الأدوات الرئيسية للتنافس الإقليمي. ولهذا التطور تداعيات تتجاوز الأزمة اليمنية، بالنظر إلى أهمية باب المندب وارتباطه بتجارة الطاقة العالمية. وعلى الصعيد الدبلوماسي، تسعى إيران إلى إحداث شرخ بين الولايات المتحدة والدول العربية المطلة على الخليج. وتتمحور مواقف المسؤولين الإيرانيين حول اعتبار الوجود العسكري الأمريكي العامل الرئيسي لزعزعة استقرار المنطقة، وضرورة توجه دول الخليج نحو ترتيبات أمنية أكثر استقلالية. وبالتزامن مع ذلك، تحاول طهران تقديم نفسها شريكًا آمنًا للدول المطلة على الخليج الفارسي، والحصول على دور أكبر في إدارة مضيق هرمز. وقد واجه هذا التوجه معارضة بعض دول المنطقة، في ظل مخاوف من تحول السيطرة على المضيق إلى أداة إيرانية للضغط السياسي والاقتصادي. وفي المجال العسكري، أعلنت إيران أنها استخدمت صاروخًا جديدًا مضادًا للسفن مزودًا برأس حربي عنقودي في الهجوم الأخير على حاملة الطائرات الأمريكية «يو إس إس جورج واشنطن». ورغم أن الصاروخ لم يصب الحاملة وسقط بالقرب منها، فإن هذا الادعاء يعكس محاولة إيران استعراض قدراتها الصاروخية وزيادة التكاليف المحتملة للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. كما جرى تقييم استخدام الذخائر العنقودية في الهجمات الأخيرة على أهداف أمريكية وأهداف لحلفاء الولايات المتحدة بوصفها جزءًا من مساعي إيران لزيادة الأضرار وممارسة الضغط السياسي. وفي غضون ذلك، يتوسع التعاون الإيراني الروسي في المجالات الاقتصادية والمالية والالتفاف على العقوبات. وقد شمل برنامج التعاون بين البلدين للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٦ تطوير التعاون النووي وفي مجال الطاقة، وإنتاج قطع غيار الطائرات، وإنشاء مسارات نقل جديدة، وزيادة استخدام العملات الوطنية في التجارة الثنائية، وربط الأنظمة المصرفية المستقلة، وتطوير المدفوعات الرقمية لتقليل الاعتماد على النظام المالي الغربي. وتكتسب هذه الشراكات أهمية خاصة لإيران، إذ تسعى طهران إلى تخفيف آثار الضغوط الاقتصادية الأمريكية عبر شبكة شركائها الخارجيين. وفيما يتعلق بالعراق، تصدر التطورات السياسية والأمنية في بغداد الاهتمام. وتسعى الحكومة العراقية إلى فرض رقابة أكبر على أنشطة المسؤولين والمستشارين العسكريين الأجانب، ولا سيما العناصر المرتبطة بإيران. وبحسب التقارير، يعكف رئيس الوزراء العراقي على وضع ضوابط تجعل دخول أي مسؤول أو مستشار أمني أجنبي وممارسة أنشطته مشروطين بالتنسيق الرسمي مع الحكومة العراقية والحصول على ترخيص. ويندرج هذا الإجراء ضمن مساعي بغداد لتعزيز سيادة الدولة، والحد من الأنشطة الأمنية خارج القنوات الرسمية، وإدارة مسار ضبط سلاح الجماعات المسلحة. وبالتزامن مع ذلك، تعمل الحكومة العراقية على إعادة تنظيم موقع الحشد الشعبي والهياكل الأمنية التابعة له. ويُطرح إحياء مكتب القائد العام للقوات المسلحة ودراسة إصلاحات في بنية الحشد الشعبي ضمن جهود تعزيز سيطرة رئيس الوزراء على المؤسسات الأمنية. وفي المقابل، تعارض بعض الجماعات المقربة من إيران مسار التسليم الكامل للسلاح إلى الدولة، وتؤكد ضرورة الاحتفاظ بقدراتها العسكرية. كما يعكس المقترح المطروح ضمن الإطار السياسي الشيعي العراقي لإقرار «قانون السيادة» محاولة إيجاد آلية وسطية تنظم عملية نقل السلاح مع الحفاظ على بعض القدرات العسكرية للحشد الشعبي. وفي المجمل، تُظهر التطورات الأخيرة أن العراق يقف عند منعطف حساس تقاطع فيه مسارات متزامنة، تشمل انسحاب قوات التحالف، وسعي الحكومة إلى ترسيخ احتكار السلطة الأمنية، والتنافس الإيراني الأمريكي، ودور العراق في شبكة إيران الإقليمية. وسيعتمد المستقبل الأمني للعراق إلى حد كبير على قدرة بغداد على تحويل السيطرة القانونية على القوات المسلحة إلى سيطرة عملية فعلية، والحفاظ على التوازن بين الأطراف الداخلية والخارجية.



اجتماع ترامب مع مجلس التعاون الخليجي: طريق للخروج من الصراع

وضعت التطورات الأخيرة في النزاع بين الولايات المتحدة وإيران واشنطن أمام خيار التصعيد العسكري أو العودة إلى مسار التفاوض. وفي ظل طرح الإدارة الأمريكية خيارات عسكرية ضد طهران، برز نهج يقوم على اتفاق محدود وتسوية مماثلة لمذكرة التفاهم المبرمة في يونيو، بوصفه مسارًا أكثر واقعية لتحقيق الأهداف الأمريكية. ويستند هذا النهج إلى احتواء السلوك الإقليمي الإيراني، وتقليص المخاطر الأمنية، ومنع اتساع النزاع، دون السعي إلى الهدف غير



الواقعي المتمثل في استسلام إيران الكامل. وفي هذا الإطار، تؤدي دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما السعودية، دورًا مهمًا في نجاح أي استراتيجية أمريكية جديدة، ويتعين على واشنطن، قبل اتخاذ أي خطوة، طمأنيتها إلى استمرار التزامها الأمني تجاهها. وتتبع المعارضة المحتملة لدول الخليج للتصعيد العسكري من مخاوف بشأن تعرض بنيتها التحتية الحيوية للخطر. فقد أظهر الهجوم الأخير على خط أنابيب النفط السعودي شرق-غرب، إلى جانب تحركات الجماعات المتحالفة مع إيران في المنطقة، أن أي هجوم أمريكي واسع على طهران قد يقابل بردود تستهدف منشآت الطاقة ومسارات تصدير النفط. وزادت هجمات الحوثيين على امتداد ساحل باب المندب، وهجمات الجماعات العراقية المسلحة على مسار نقل النفط السعودي إلى البحر الأحمر، من المخاوف بشأن أزمة الطاقة وارتفاع أسعار النفط. ووفقًا لهذا النهج، أحدثت سياسة الضغط الاقتصادي الأمريكية على إيران آثارًا ملموسة في اقتصادها، لكنها على الأرجح لا تكفي وحدها لإجبار طهران على قبول هزيمة كاملة. فقد تدفع العقوبات والقيود على الصادرات والضغط على الموانئ الإيرانية طهران نحو التفاوض، لكن التوصل إلى اتفاق يتطلب الجمع بين الضغط وتقديم حوافز محددة. ويتمثل المقترح الرئيسي في العودة إلى إطار مماثل لمذكرة تفاهم يونيو، والتوصل إلى اتفاق مرحلي. وتشمل الأهداف الرئيسية في هذا الإطار الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ومنع قوة منافسة من الهيمنة على الشرق الأوسط، وتقليل الحاجة إلى تدخلات عسكرية واسعة، وتعزيز الردع في مواجهة إيران والجماعات المتحالفة معها. وفي تقييم هذا النهج، تُطرح بعض التطورات الأخيرة بوصفها تغييرات في ميزان القوى الإقليمي، منها إضعاف مكانة بعض الجماعات الحليفة لإيران، وتراجع قدرات طهران الصاروخية، وتقلص قدرتها على استخدام مضيق هرمز أداة للضغط، لأن إغلاقه سيحقل صادرات النفط الإيرانية أيضًا تكاليف اقتصادية كبيرة. ويشمل الإطار المقترح للاتفاق الجديد وقف الهجمات العابرة للحدود بين إيران والولايات المتحدة وحلفائهما، وإعادة فتح مضيق هرمز بالكامل أمام الملاحة الدولية، ووقف العمليات العسكرية ضد السفن والطائرات في هذا الممر، وإعادة وضع المضيق إلى ما كان عليه قبل النزاع. وبعد تثبيت هذا الوضع، يُقترح إجراء مفاوضات مباشرة بشأن البرنامج النووي الإيراني. وفي هذه المرحلة، يتعين على إيران الامتناع عن رفع مستوى التخريب، وتقليص مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب، والخضوع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي المقابل، يمكن للولايات المتحدة تخفيف العقوبات المتعلقة بالطاقة، والقيود المفروضة على الأصول المجمدة، وبعض القيود الاقتصادية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية لتنفيذ هذه الخطة في كسب ثقة إيران والدول العربية المطلة على الخليج. فقد دأبت طهران على إبداء الشكوك بشأن تبدل سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومدى التزام واشنطن بالاتفاقات. ولذلك، يتعين على الولايات المتحدة تقديم ضمانات محددة، مع الإبقاء على الضغط الاقتصادي والدعم الأمني لحلفائها الإقليميين. وفيما يتعلق بالعراق، يبرز النص موقع الجماعات العراقية المسلحة في المعادلة الإقليمية بين إيران والولايات المتحدة. وتُطرح الهجمات المنسوبة إلى هذه الجماعات على المصالح السعودية، ودورها في شبكة إيران الإقليمية، بوصفها أحد العوامل التي تزيد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تعقيدًا. ويواجه العراق، في هذا الإطار، ضغوطًا متزامنة تشمل الحفاظ على العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة، وإدارة النفوذ الإيراني، وضبط الجماعات المسلحة داخليًا، ومنع تحول أراضيه إلى ساحة مباشرة للتنافس بين طهران وواشنطن. كما أن أي اتفاق أو تصعيد بين إيران والولايات المتحدة قد يؤثر مباشرة في أمن الطاقة والاستقرار السياسي والسياسة الخارجية لبعثاد. وفي نهاية المطاف، تقوم الاستراتيجية المقترحة على افتراض أن إدارة الأزمة الإيرانية عبر مزيج من الردع والتفاوض والتنسيق مع الحلفاء الإقليميين أكثر قابلية للتحقق من خوض مواجهة عسكرية واسعة. ويتعين على دول الخليج أيضًا الموازنة بين الاعتماد على الدعم الأمني الأمريكي وتجنب التحول إلى الهدف الرئيسي للتنافس الإيراني الأمريكي.

الخلاصة والتحليل الخبير

يكتسب هذا الأمر أهمية كبيرة لفهم الوضع في العراق. فالحشد الشعبي جزء من البنية الأمنية الرسمية للدولة، ويتقاضى عدد كبير من عناصره رواتبهم من الموازنة العامة. غير أن المسألة تصبح أكثر تعقيداً حين لا تكون الحدود بين المؤسسة الرسمية وبعض الشبكات السياسية والعسكرية المرتبطة بها واضحة بصورة كاملة. ويزداد هذا التعقيد عندما يستفيد فاعل ما من الموارد والغطاء القانوني والإمكانات الحكومية، من دون أن يتلقى جميع قراراته العملياتية عبر سلسلة القيادة الرسمية. ولا يمكن النظر إلى إصلاح هيكل قيادة الحشد، وتعزيز الرقابة المالية، وزيادة شفافية آليات التعيين، والتحديد الدقيق لمسؤوليات القادة، وتنظيم علاقة هذه المؤسسة بوزارتي الدفاع والداخلية، باعتبارها مجرد مجموعة من الإصلاحات الإدارية. فالقضية الأساسية تتصل بإعادة بناء مركز السلطة الأمنية في العراق. وفي مثل هذه الظروف، قد يكون إصلاح الحشد أكثر أهمية حتى من التعجيل بنزع سلاح بعض الجماعات. فما يهم الدولة لا يقتصر على خفض عدد الأسلحة، بل إن القضية الأهم تتمثل في تقليص عدد المراكز التي تتخذ القرار بشأن استخدامها. وتكشف تجربة سنجار جانباً آخر من هذه المسألة. فالاتفاق على نزع سلاح وحدات مقاومة سنجار واستيعاب العناصر المؤهلة في المؤسسات الرسمية يدل على أن بغداد تتبع في بعض المناطق نهج الإدماج بدلاً من المواجهة المباشرة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة بين الاتفاق السياسي والتنفيذ الميداني. فسنجار تمثل نقطة تقاطع لمصالح الحكومة الاتحادية، وإقليم كردستان، وتركيا، والقوى المحلية، والمجتمع الإيزيدي. ولن يكون لأي ترتيب أمني في هذه المنطقة أن يكتسب طابعاً مستداماً ما لم يقترن بعودة النازحين، وإعادة الإعمار، وتحسين الإدارة المحلية، وتعزيز الثقة العامة. وتظهر تجربة سنجار أن احتكار السلاح، من دون إعادة بناء السلطة الاجتماعية والإدارية للدولة، لا يكفي بمفرده لتحقيق استقرار مستدام. وتزداد الصورة تعقيداً عندما تتجاوز قضية السلاح حدود العراق. ففي سرديات عدد من مراكز الدراسات الغربية، من بينها معهد واشنطن، ومركز ستيمسون، ومعهد دراسة الحرب، تُدرس بعض الجماعات المسلحة العراقية في سياق ارتباطها بالاستراتيجية الإقليمية لإيران. وترى بعض هذه المصادر أن الهجمات المنسوبة إلى جماعات عراقية ضد البنى التحتية السعودية، وتزامنها مع التطورات في اليمن والبحر الأحمر، تمثل جزءاً من جغرافيا أوسع للضغط. وينبغي فهم هذا التصور في إطار سرديّة هذه المصادر نفسها، لأن مدى استقلالية قرار الجماعات العراقية، وطبيعة علاقاتها بطهران، وحدود التنسيق العملياتي بين مختلف الفاعلين الإقليميين، لا تزال موضع خلاف. وعلى الرغم من هذه الخلافات، تواجه بغداد قضية أكثر أهمية، إذ يمكن أن تمتد تداعيات أي تحرك تقوم به جماعة عراقية إلى ما هو أبعد بكثير من الجماعة ذاتها، بل وإلى خارج حدود العراق. فإذا نُفذ عمل ما انطلاقاً من الأراضي العراقية، أو من جانب فاعل عراقي ضد دولة أخرى، فقد تتحمل الحكومة العراقية تكاليفه السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية، حتى عندما لا تكون بغداد قد شاركت بصورة مباشرة في اتخاذ القرار بشأنه. وفي مثل هذه الظروف، لم يعد احتكار القرار الأمني شأنًا داخلياً فحسب، بل أصبح أحد مرتكزات استقلال السياسة الخارجية العراقية. ولا تتمثل القضية الأساسية بالنسبة إلى بغداد في تحديد من يمتلك السلاح فقط، بل في معرفة من يستطيع، باستخدام هذا السلاح، إدخال العراق في أزمة إقليمية. وكلما اتسعت الفجوة بين مسؤولية الدولة وسلطتها الفعلية، ازدادت هشاشة العراق. فالدولة التي يتعين عليها تحمل كلفة قرار لم تشارك في اتخاذه تواجه فجوة خطيرة بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية. وقد جعلت تطورات سوق الطاقة هذا الوضع أكثر حساسية. ويظهر تحليل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بشأن تراجع قدرة سوق الطاقة على الصمود أن أمن الخليج العربي والبحر الأحمر بات أكثر ترابطاً من ذي قبل. فلم يعد من الممكن النظر إلى مضيق هرمز، وباب المندب، وخطوط نقل النفط السعودية، والموانئ الجنوبية للعراق باعتبارها نقاطاً منفصلة بعضها عن بعض. فأي اضطراب في واحد من هذه المسارات يمكن أن يرفع تكاليف النقل والتأمين، ويؤثر في أسعار الطاقة، ويخفض إيرادات الدول، ويضع الأمن الاقتصادي الإقليمي تحت الضغط. ويخلق ذلك مفارقة مهمة بالنسبة إلى العراق. فارتفاع أسعار النفط في أوقات الأزمات قد يبدو، للوهلة الأولى، في مصلحة بغداد، إلا أنه إذا تزامن مع صعوبة أكبر في تصدير النفط، وارتفاع تكاليف التأمين على السفن، وتزايد المخاطر في الطرق البحرية، فإن ارتفاع الأسعار لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإيرادات المتاحة للحكومة. ويعتمد جزء كبير من الموارد المالية للدولة العراقية على النفط، ولذلك أصبح أمن طرق التصدير عملياً جزءاً من أمن الموازنة العامة، ودفع الرواتب، بل ومن قدرة الدولة على تمويل هياكلها الأمنية. كما أن تطور الخدمات المصرفية الرقمية في العراق لا يمثل مجرد تحول تقني أو اقتصادي. فدخل أعداد كبيرة من المواطنين الذين لم تكن لديهم حسابات مصرفية من قبل إلى النظام المالي، وتوسع المدفوعات غير النقدية، وازدياد قدرة المشروعات الصغيرة على الوصول إلى الخدمات المصرفية، كلها عوامل تُدخل تدريجياً جزءاً من الاقتصاد الذي كان أقل خضوعاً للرقابة والتنظيم الرسميين إلى المجال الرسمي. ومن هنا تنبع

أهمية هذه العملية. فالدولة الحديثة لا تُبنى فقط بالسيطرة على الحدود والسلاح، بل إن القدرة على تتبع تدفقات الأموال، وتنظيم المعاملات، وتوسيع الائتمان، وتقليص حصة الاقتصاد غير الرسمي، تمثل هي الأخرى جزءاً من القدرة على الحكم. وقد تبدو التطورات الأمنية والاقتصادية في العراق مجالين منفصلين ظاهرياً، إلا أنهما يلتقيان في مستوى أعمق عند قضية مشتركة. ففي كلا المجالين تحاول الدولة إعادة جزء من الصلاحيات المتناثرة إلى داخل البنية الرسمية. ففي المجال الأمني يرتبط هذا الجهد بتركيز قرار استخدام القوة، وفي المجال الاقتصادي يمكن لتوسيع النظام المصرفي أن ينقل جزءاً من التدفقات المالية من بيئة نقدية محدودة الشفافية إلى إطار رسمي. وينبغي كذلك دراسة تطورات إقليم كردستان ضمن الإطار نفسه. فقد أدخل الخلاف الطويل بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وتأخر تشكيل حكومة الإقليم، وتزايد دور بغداد في ملفات مثل النفط والإيرادات والجمارك، العلاقة بين المركز والإقليم في مرحلة جديدة. وتعتبر بعض التحليلات الخارجية هذا المسار مؤشراً إلى تنامي قوة الحكومة الاتحادية، غير أن المسألة لا تقتصر على انتقال القوة بين بغداد وأربيل. فقد أدى تراجع الوجود العسكري الأمريكي وتغير الظروف الإقليمية إلى زيادة أهمية قدرة الفاعلين الأكراد على الحفاظ على تماسكهم الداخلي وتحويل ثقلهم الأمني إلى قوة سياسية ودبلوماسية. كما أظهرت التجربة التاريخية للأكراد أن امتلاك القوة العسكرية، من دون تماسك سياسي وقدرة فاعلة على التفاوض، لا يؤدي بالضرورة إلى الحفاظ على المكاسب السياسية. وترتبط قضية محاكمة مواطنين فرنسيين متهمين بالانتماء إلى تنظيم داعش بهذه المسألة من زاوية أخرى. فالعراق، الذي كان في السنوات الأولى من الحرب على داعش متلقياً للدعم الأمني الخارجي بالدرجة الأولى، أصبح اليوم في موقع يمكن أن تتحول فيه قراراته القضائية بشأن مواطني دول أوروبية إلى قضية بين بغداد والعواصم الغربية. وقد أثّرت المخاوف المتعلقة بعقوبة الإعدام وجودة المحاكمات أساساً من جانب محامي المتهمين، وينبغي التمييز بينها وبين الموقف الرسمي العراقي. ومع ذلك، فإن أصل هذه القضية يوضح أن ازدياد مسؤوليات العراق بعد تراجع الحضور الخارجي لا يقتصر على المجال العسكري، بل إن بغداد ستواجه أيضاً مسؤوليات أكبر في المجالين القضائي والقانوني في إدارة تداعيات مرحلة داعش. ولا يزال مسار العلاقات الإيرانية الأمريكية يؤثر في الحسابات الداخلية للعراق. وترى بعض مراكز الفكر الغربية أن اشتداد المواجهة بين طهران وواشنطن يزيد حافز بعض الجماعات العراقية على الاحتفاظ بقدرات عسكرية مستقلة، ويجعل التوصل إلى توافق داخلي بشأن السلاح أكثر صعوبة. وفي المقابل، يمكن لانخفاض التوتر الإقليمي أن يقلل الكلفة السياسية لإدماج هذه الجماعات وتنظيم أوضاعها. ولا يعني هذا التصور تجاهل إرادة الفاعلين العراقيين ومصالحهم المستقلة، لكنه يبين أن القرارات الداخلية للعراق لا تتشكل بمعزل عن البيئة الإقليمية. وتقدم مجمل هذه التطورات صورة مختلفة للعراق بعد ٣٠ سبتمبر. فالقضية الأساسية لا تتمثل بالضرورة في نشوء فراغ بعد انسحاب قوات التحالف، بل في طبيعة النظام الذي سيتشكل بعد هذا الانسحاب. وتواجه بغداد مجموعة من القضايا المترابطة التي تعود جميعها، في نهاية المطاف، إلى قدرة الدولة على ممارسة سلطتها. فتركيز قرار استخدام القوة، وتقليل مواطن الضعف الاقتصادي، وتنظيم العلاقة مع الإقليم، والحد من تأثير الشبكات غير الرسمية، وتعزيز قدرات المؤسسات الرسمية، كلها أجزاء من القضية ذاتها. وينبغي البحث عن الأهمية الحقيقية ليوم ٣٠ سبتمبر في الأشهر التي تليه. فالوجود الخارجي ينتهي وفق موعد محدد، لكن إعادة بناء سلطة الدولة لا تختزل في يوم واحد أو قرار واحد. ولن يكون معيار نجاح بغداد مجرد عدد القوات الأجنبية التي غادرت أو عدد الأسلحة التي سُلمت، بل إن العامل الأكثر أهمية هو تقليص الفجوة بين مسؤولية الدولة وسلطتها الفعلية. وفي نهاية المطاف، لا يتمثل السؤال الأساسي بشأن العراق بعد التحالف في معرفة من يغادر هذا البلد، بل في تحديد من يتخذ القرار في العراق بعد مغادرته، وإلى أي مدى تمتلك الدولة القدرة على تنفيذ ذلك القرار. ولا ينبغي لحكومات غرب آسيا وصناع القرار فيها متابعة تطورات العراق فقط من زاوية الانسحاب الأمريكي أو مستقبل الجماعات المسلحة. فما يتشكل اليوم في العراق يمثل نموذجاً مهماً لإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والفاعلين المسلحين والقوى الخارجية في المنطقة. ويمكن لنتائج هذه العملية أن تؤثر في أمن الخليج العربي، وعلاقات بغداد مع الدول العربية، والعلاقات الإيرانية العراقية، وأمن الطاقة، ومستقبل الترتيبات الأمنية الإقليمية. وعند تقييم مستقبل العراق، لا يكفي الاعتماد على عدد الأسلحة التي جُمعت أو عدد القوات الأجنبية التي انسحبت بوصفهما معيارين وحيدين. فما ينبغي متابعته هو اتجاه حركة القوة داخل البنية السياسية والأمنية العراقية. فإذا تركزت سلطة القرار الأمني والموارد المالية والسياسة الخارجية تدريجياً داخل المؤسسات الرسمية، ستكتسب بغداد مساحة أوسع لأداء دور مستقل في المنطقة. أما إذا استمر تعدد مراكز صنع القرار، فسيبقى العراق عرضة لتحمل تبعات التنافسات الإقليمية والدولية. وما يكتسب أهمية بعد ٣٠ سبتمبر هو مدى تقلص الفجوة بين السيادة القانونية للعراق والقدرة الفعلية للدولة على ممارسة هذه السيادة.

CNN

AL JAZEERA

“

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.